



مؤسسة إنكي للدراسات والبحوث

Enki Foundation for Studies and Research



# تقويض الهيمنة النقدية الأمريكية قراءة تحليلية معمقة في أثر السياسات الشعبوية على قيمة الدولار

وحدة الدراسات الاقتصادية



## المقدمة

يشكل الدولار الأمريكي حجر الزاوية في بنية النظام الاقتصادي والمالي الدولي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، رغم أن هذه المكانة لم ترتبط بتفوق الولايات المتحدة الاقتصادي والعسكري فقط، بل أيضاً بقدرتها على ترسيخ منظومة ثقة عالمية قائمة على الاستقرار المؤسسي، واستقلال القرار النقدي، والالتزام بقواعد النظام الليبرالي الدولي. مع ذلك فإن التحولات التي شهدتها السياسة الأمريكية خلال العقد الأخير، ولا سيما في ظل صعود النزعات الشعبوية، أعادت طرح تساؤلات جوهرية حول متانة هذه الهيمنة واستدامتها. وفي هذا الإطار، يكتسب تحليل أثر سياسات دونالد ترامب على قيمة الدولار والهيمنة الاقتصادية الأمريكية أهمية خاصة، بوصفه نموذجاً دالاً على العلاقة بين السلوك السياسي للدولة القائدة ومكانتها النقدية العالمية.

## أولاً: الهيمنة النقدية بين نظرية استقرار الهيمنة والثقة المؤسسية

تفسر الهيمنة النقدية تاريخياً من خلال مقاربتين نظريتين رئيسيتين في الاقتصاد السياسي الدولي: نظرية الاستقرار الهيمني ومقاربات الثقة المؤسسية، إذ تفترض نظرية الاستقرار الهيمني أن النظام الاقتصادي العالمي يكون أكثر استقراراً عندما تتولى دولة مهيمنة توفير السلع العامة الدولية، مثل الاستقرار النقدي، وحرية التجارة، وضمان سيولة النظام المالي العالمي. وفي هذا السياق، لا تمارس الهيمنة بوصفها تفوقاً قسرياً، بل بوصفها قدرة على تحمل أعباء القيادة وتكاليفها.

أما مقارنة الثقة المؤسسية، فتركز على البعد غير المادي للهيمنة، معتبرة أن العملات المهيمنة لا تستمد قوتها من المؤشرات الاقتصادية وحدها، بل من الثقة في المؤسسات التي تقف خلفها. فسيادة القانون، واستقلال البنك المركزي، وقابلية التنبؤ بالسياسات العامة، تشكل جميعها عناصر حاسمة في ترسيخ مكانة العملة عالمياً. ومن هذا المنظور، يصبح الدولار انعكاساً لثقة العالم في النظام السياسي والمؤسسي الأمريكي بقدر ما هو انعكاس لقوة الاقتصاد الأمريكي ذاته.

## ثانياً: الهيمنة النقدية بوصفها نتاجاً للثقة المؤسسية

لا يمكن فهم الدور العالمي للدولار من خلال المؤشرات الاقتصادية الكمية وحدها، مثل حجم الناتج المحلي الإجمالي أو عمق الأسواق المالية. فالهيمنة النقدية هي بالأساس نتاج تراكمي لعناصر غير مادية، في مقدمتها الثقة. لقد اكتسب الدولار مكانته كعملة احتياط رئيسة لأنه يمثل اقتصاداً تحكمه مؤسسات مستقلة، وقواعد قانونية راسخة، ونظام سياسي قادر في الحد الأدنى على ضمان استمرارية السياسات وعدم خضوعها للتقلبات الحادة. وقد أدى استقلال مجلس الاحتياطي الفيدرالي دوراً محورياً في ترسيخ هذه الثقة، إذ منح الأسواق العالمية انطباعاً بأن السياسة النقدية الأمريكية تدار وفق اعتبارات اقتصادية مهنية، لا على أساس حسابات سياسية ظرفية. كما أسهمت



شبكة التحالفات الدولية الواسعة للولايات المتحدة الأمريكية، والتزامها التقليدي بقواعد التجارة الحرة، في تعزيز صورة الدولار كعملة «محايدة» نسبياً وقابلة للاعتماد طويل الأمد.

## ثانياً: الشعبية السياسية وتحول منطق إدارة القوة

مثلت رئاسة دونالد ترامب انعطافه لافتة في نمط إدارة القوة الأمريكية، فقد اتسم الخطاب السياسي والاقتصادي للإدارة بنزعة شعبية واضحة، تعلي من الاعتبارات الداخلية قصيرة الأجل على حساب الالتزامات الدولية بعيدة المدى. وقد تجلى ذلك في عدة مظاهر، أبرزها التشكيك في جدوى التحالفات التقليدية، والانسحاب من عدد من الاتفاقيات الدولية، وتبني سياسات حمائية أعادت تعريف العلاقات الاقتصادية مع الشركاء بوصفها علاقات صفرية. هذا التحول من الناحية الاستراتيجية لم يكن مجرد تغيير في الأدوات، بل أسهم بالمساس بالفلسفة التي قامت عليها القيادة الأمريكية للنظام الدولي. فبدلاً

من تقديم الولايات المتحدة الأمريكية كضامن لاستقرار العالمي، بدأ الخطاب الرسمي يعكس استعداداً لاستخدام النفوذ الاقتصادي بما في ذلك الدولار كأداة ضغط سياسية مباشرة، وهو ما أثار مخاوف عميقة لدى الحلفاء والمستثمرين على حد سواء.

### ثالثاً: الضغط على المؤسسات وتآكل الاستقلالية

من أخطر التداعيات التي أشار إليها المحللون في تلك المرحلة، تصاعد التدخل السياسي في عمل المؤسسات الاقتصادية، ولا سيما مجلس الاحتياطي الفيدرالي. فقد مثلت الانتقادات العلنية والضغط المتكررة على السياسة النقدية سابقة غير معهودة في التاريخ الأمريكي الحديث، وأعادت إلى الأذهان تجارب دول فقدت عملاتها جزءاً كبيراً من مصداقيتها نتيجة تسييس القرار النقدي. وبالرغم من أن هذه الضغوط لم تفض إلى انهيار فوري في قيمة الدولار، إلا أنها أحدثت شرخاً في صورة الاستقلالية المؤسسية التي لطالما شكلت أحد أعمدة الهيمنة النقدية الأمريكية. فالثقة في العملة لا تقاس بردود فعل آنية، بل بتوقعات طويلة الأمد حول سلوك الدولة المصدرة لها.

### رابعاً: الهيمنة في ظل غياب البدائل... مع قابلية التآكل

تقر معظم التحليلات الاقتصادية لاسيما التي تتبنى الاقتصاد السياسي منهجية في التحليل والاستشراف بأن الدولار لا يزال يتمتع بميزة غياب البديل المكتمل. فال يورو يواجه تحديات بنيوية داخل الاتحاد الأوروبي، واليوان الصيني ما زال خاضعاً لقيود سياسية ورأسمالية تحد من قابليته ليكون عملة احتياط عالمية. غير أن هذا الواقع لا يعني أن الهيمنة الأمريكية بمنأى عن التآكل. إن التاريخ الاقتصادي يبين أن الهيمنة النقدية لا تنهار فجأة، بل تتآكل تدريجياً مع تراكم الاختلالات. وفي الحالة الأمريكية، تتجسد هذه الاختلالات في العجز المالي المزمن، وتضخم الدين العام، واتساع الفجوة بين القوة الاقتصادية

الفعلية ومتطلبات القيادة العالمية. وتزداد خطورة هذه التحديات حين تقترن بسياسات تضعف الثقة بدلاً من تعزيزها. ومن ثم يحتل الدولار موقعاً فريداً بوصفه أداة اقتصادية وجيوسياسية في آن واحد. فاعتماد الدول والمؤسسات المالية على الأصول المقومة بالدولار يعكس ثقتها في استقرار النظام الأمريكي ككل. غير أن هذه الثقة ليست مطلقة، بل قابلة لإعادة التقييم في ضوء المتغيرات السياسية. وقد أشار عدد من التحليلات إلى أن كبار المستثمرين الأجانب، ولا سيما في أوروبا، يراقبون عن كثب اتجاهات السياسة الأمريكية، ليس من زاوية العائد المالي فقط، بل من زاوية المخاطر السياسية والمؤسسية. ومع تزايد الإشارات على عدم استقرار القرار الأمريكي، تتعزز النزعة نحو تنويع الاحتياطيات وتقليل الاعتماد الحصري على الدولار، حتى وإن كان ذلك يتم بصورة تدريجية وحذرة. وعلى خلاف السرديات التي تركز على صعود الصين أو العملات البديلة بوصفها التهديد الأكبر للدولار، يبرز هذا التحليل خطراً من نوع آخر، يتمثل في التآكل الداخلي لمقومات الثقة. فالدولار لا يفقد مكانته لأن منافساً آخر تفوق عليه اقتصادياً فحسب، بل لأنه لم يعد يعكس منظومة قيم واستقرار يمكن التعويل عليها. وفي هذا السياق، تصبح السياسات الشعبوية حتى وإن حققت مكاسب سياسية داخلية عاملاً مضعفاً للهيمنة النقدية على المدى الطويل، لأنها تقوض الأسس التي تجعل من العملة أداة قوة ناعمة عالمية.

## خامساً: آفاق مستقبلية - استشراف مسار الهيمنة النقدية الأمريكية

في ضوء التحولات البنيوية التي يشهدها النظام الدولي، تبرز مجموعة من السيناريوهات المحتملة لمستقبل الهيمنة النقدية الأمريكية. فالمرجح أن يظل الدولار في الأمد القصير والمتوسط العملة الاحتياطية الأولى عالمياً، مستفيداً من عمق الأسواق المالية الأمريكية وغياب بديل دولي مكتمل. غير أن هذا الاستمرار لا يعني الجمود، بل يخفي تحولات تدريجية قد تعيد تشكيل طبيعة الهيمنة نفسها. إن أحد السيناريوهات يتمثل في انتقال النظام النقدي العالمي من هيمنة أحادية إلى تعددية نقدية مرنة، حيث يحتفظ الدولار بدوره المحوري، ولكن

ضمن بيئة تشهد توسعاً في استخدام عملات أخرى في التجارة والاحتياطات، سواء اليورو أو اليوان أو العملات الرقمية السيادية مستقبلاً. وفي هذا السياق، لن يكون التحدي الأكبر للولايات المتحدة الأمريكية هو فقدان الصدارة، بل إدارة التراجع النسبي بطريقة لا تفقد الدولار مكانته كمرتكز للاستقرار العالمي. أما السيناريو الثاني، والذي يعد أكثر إشكالية يتمثل في استمرار التآكل الداخلي للثقة المؤسسية، سواء عبر تسييس السياسة النقدية، أو تصاعد الاستقطاب السياسي، أو تراجع الالتزام بقواعد النظام الليبرالي. في هذه الحالة، قد يتحول الدولار من أصل آمن إلى أصل عالي المخاطر نسبياً، ما يدفع الفاعلين الدوليين إلى تسريع استراتيجيات التنويع وتقليل الاعتماد عليه. وفي المقابل، يظل السيناريو الإيجابي قائماً، والمتمثل في إعادة ترميم القيادة المؤسسية الأمريكية، وتعزيز استقلال المؤسسات الاقتصادية، والعودة إلى نمط قيادة دولية قائم على القواعد. عندها، يمكن للدولار ليس فقط الحفاظ على مكانته، بل إعادة إنتاج الهيمنة الأمريكية بصيغة أقل صدامية وأكثر توافقية مع تحولات النظام الدولي.

## خاتمة

تخلص هذه الورقة البحثية إلى أن الهيمنة الاقتصادية الأمريكية، وقيمة الدولار في قلبها، ليست مسألة تقنية أو مالية بحتة، بل نتاج علاقة معقدة بين الاقتصاد والسياسة والثقة المؤسسية. فقد أظهرت تجربة إدارة دونالد ترامب أن السياسات التي تتجاهل هذا الترابط قد لا تحدث صدمة فورية، لكنها تفتح مساراً تآكلياً يصعب عكسه بسهولة. وعليه، فإن الحفاظ على مكانة الدولار لا يتطلب فقط إدارة رشيدة للاقتصاد الكلي، بل يتطلب قبل ذلك إعادة ترميم صورة الولايات المتحدة بوصفها دولة مؤسسات مستقرة، قادرة على قيادة نظام دولي يقوم على القواعد، لا على الارتجال والشعبوية. ففي عالم يشهد تحولات متسارعة في موازين القوة قد تكون الثقة هي المورد الأكثر ندرة والأكثر حسماً.